

أثر الاقتصاد الريعي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الجزائر نموذجاً

The impact of The Rentier Economy on The Economy development indicators in Africa: Algeria as a Model

مولود فضيل¹، حسين بشيم²

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، fodil.mouloud@enssp.dz

² كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو – بومرداس (الجزائر)، h.bechim@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/11/03

تاريخ الاستلام: 2021/09/14

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة الأثر التي يحدثها متغير الربيع النفطي في الدول الإفريقية التي تعتمد عليه كمصدر رئيسي في اقتصادها الوطني وفي تحصيل مواردها المالية، وكيفية انعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وهذا من خلال التركيز على دراسة حالة الجزائر كنموذج، وبناء على ذلك فقد خلصت هذه الدراسة؛ إلى أن اعتماد الجزائر المفرط على الربيع النفطي في تمويل مختلف السياسات الاقتصادية من أجل الوصول إلى نسب مقبولة من التنمية؛ انتج إختلالات في بنية الاقتصاد وأثر بشكل كبير على واقع التنمية الاقتصادية فيها.

كلمات مفتاحية: الربيع؛ الاقتصاد الريعي؛ البرامج التنموية؛ الجزائر.

Abstract:

This research paper aims at studying the impact of oil rents variable in African countries, on which they depend as a main source in their national economy and in collecting their financial resources, In addition to how this reflects on economic development in these countries, We will focus on studying Algeria's case as a model, based on which, this study concluded that Algeria's excessive dependance on oil rents in financing the different economy policies in order to reach satisfactory rates of development; has

resulted in imbalances in the structure of the economy and greatly affected the reality of its economic development.

Keywords: the Rent; rentier economy, development programmes, Algeria.

المؤلف المرسل: مولود فضيل

1. مقدمة:

يعد الاقتصاد المحرك الأساسي والرئيسي لجميع الأنشطة في مختلف دول العالم، إذ تعد القارة الأفريقية من القارات الغنية بالموارد الطبيعية والموارد البشرية، وعلى الرغم من هذا فإن الواقع المعاش يوضح وجود إختلالات تنموية في دول هذه القارة خاصة الدول النفطية منها، وعليه تعد الجزائر من بين هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية ومن أهمها: النفط والغاز حتى وصف اقتصادها بالاقتصاد الريعي، ونتيجة لهذه الفلسفة الاقتصادية القائمة على استنزاف الموارد الطاقوية في دعم مختلف البرامج التنموية، ونظرا للارتباط الكبير لاقتصادها الوطني بالريع النفطي، انتج إختلالات هيكلية في بيئة الاقتصاد الكلي والجزئي، مما انعكس ذلك سلبا على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وبناء على ما تم ذكره، وانطلاقاً من أهمية الريع النفطي في التأثير على عملية التنمية الاقتصادية، فإن إشكالتنا ستكون على النحو التالي:

- إلى أي مدى أثر الاقتصاد الريعي على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وقصد الإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة، سنعمد على الفرضية الآتية:

- كلما زاد ارتباط الاقتصاد الوطني بالريع النفطي، كلما تراجعت التنمية الاقتصادية.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الارتباطية الموجودة بين الريع النفطي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وطبيعة الآثار الاقتصادية والتنموية الناجمة عن عملية توظيف الريع النفطي في تحقيق التنمية، ولتحليل هذا الموضوع تحليلاً شاملاً قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي لتفسير متغيرات الدراسة، كما استعنا بالمنهج الإحصائي لتحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة باعتبار أن موضوع الريع النفطي وتأثيراته على التنمية الاقتصادية تم اسقاطه على التجربة الجزائرية.

ولمعالجة هذه الإشكالية سنستعرض بالدراسة والتحليل المحاور التالية:

- المقاربة المفاهيمية للاقتصاد الريعي والتنمية الاقتصادية.
- انعكاسات توظيف الريع في البرامج التنموية على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

2. المقاربة المفاهيمية للاقتصاد الريعي والتنمية الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى المقاربة المفاهيمية لموضوع الدراسة، وهذا يرجع إلى اعتبار أن الإطار المفاهيمي يشكل الركيزة الأساسية لفهم مختلف الظواهر التي يراد دراستها أو التطرق إليها، وكذا اسهامه في تحليلها وتفسيرها، وعليه من خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى تعريف الاقتصاد الريعي، وكذا تعريف التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

1.2. تعريف الاقتصاد الريعي:

يشير مفهوم الاقتصاد الريعي إلى اعتماد دولة ما على استغلال مورد طبيعي كالنفط مثلاً وغير ذلك من الموارد الطبيعية، ولهذا فإن اقتصاد ذلك البلد في الغالب يكون رخواً، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وهذا ما ينتج مجتمعاً استهلاكياً يكثر فيه الاستيراد، وعليه فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي لا يولي أهمية كبيرة للصناعة التحويلية والزراعة. (صديقي، 2019، صفحة 103)

كما يُعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي: بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي الناجم من انتاج النفط والغاز المملوك كلياً (الطاقات الإنتاجية والاحتياطات) للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي؛ حيث ان الإيرادات النفطية تمثل النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي، وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية)، (ياسر، 2013، صفحة 4)، وبالتالي فإن قيمة الصادرات النفطية (العملات الأجنبية)، تساهم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات، ومن جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة

القطاعات غير الانتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما، عندها يوصف اقتصاد أي دولة بالاقتصاد بأنه: اقتصاد ريعي. (ياسر، صفحة 5)

كما يعني كذلك اقتصاد الريع النفطي حسب التعريف الذي يعتمد عليه البنك الدولي بأن الاقتصاد الريعي هو: ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه الإنتاج المنجمي أو إنتاج المحروقات على الأقل ما نسبته 10% من الناتج المحلي الاجمالي الخام، كما تُشكل فيه الصادرات المنجمية 40%، على الأقل من اجمالي الصادرات. (عماني و زغيب، 2014، صفحة 52)

أما المفكر الاقتصادي اللبناني جورج قورم فقد عرف الاقتصاد الريعي النفطي بأنه: حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدُر أرباحاً كبيرة، دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو ابداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال أو شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية أو شركات من القطاع العام أو هيئات محلية. (لبعل و حامد، 2015، صفحة 590)

وعليه ما يمكن استخلاصه على أن الاقتصاد الريعي لا يتأسس على وجود عامل واحد فقط، ولكن بصفة عامة يتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين أساسيين الواجب توفرهما حتى يمكن من خلالهما أن نصف اقتصاد ما بالريعي وهما: (Abdelkader, 2000, p. 504)

1. الاستناد على مورد ريعي خارجي كبير أو موارد مالية خارجية.

2. سيادة عنصر ريعي واحد في مداخيل الاقتصاد الوطني.

2.2 تعريف التنمية الاقتصادية:

إن تعريف التنمية الاقتصادية؛ يمر أولاً عبر تعريف التنمية، ثم ابراز مفهوم التنمية الاقتصادية ثانياً، حيث تعرف التنمية بأنها: عملية تسريع النمو في المجتمع؛ وهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، حيث أن التنمية بجوانبها المختلفة يجب أن تكون موجهة لخدمة الفرد في إطار المجتمع الذي يعيش فيه. (طيب، 2007، صفحة 90)

كما تُعرف كذلك بأنها: عملية مجتمعية شاملة وديناميكية، تتم من خلال إحداث تغييرات تراكمية منتظمة ومخططة في الأبنية والهياكل الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للمجتمع، ويكون ذلك على النحو الذي يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير الحاجيات الأساسية للسكان. (عمر، 2012، صفحة 26)، فيما تُعرف **هيئة الأمم المتحدة** التنمية بأنها: العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في الحياة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، كما تعرف كذلك التنمية الاقتصادية بأنها: الوسيلة المناسبة لإحداث التغيير الشامل والمتواصل المصاحب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في مستوى توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج كما تعرف كذلك على أنها: استخدام واستغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة للجميع في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدل النمو السكاني، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. (نعمة، 2020، صفحة 261)

وبناءً على ذلك، يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي: الازدياد التدريجي في الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي وهو المفهوم المرادف للنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية الأولى في ميدان التنمية، فالتنمية الاقتصادية هي نمو اقتصادي مصحوب بإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، العمل... إلخ)، إلى جانب الحاجات الثانوية أو المعنوية، والمشاركة في تقرير المصير، وحرية التعبير والتفكير، والأمن، والشعور بالكرامة، والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها. (بعداش، 2010، صفحة 113)

أما تعريف المفكرين للتنمية الاقتصادية فقد اختلفت من مفكر لآخر، فقد عرفها المفكر الالماني كارل ماركس **Karl Marx** بأنها: عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافية. (رحالي، 2014، صفحة 156، 157)، في حين عرفها جيرالد ماير **Gerald Maier** على أنها: العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، أما سعد الدين إبراهيم فقد عرفها على أنها: انبثاق ونمو كل

الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع (بوضياف، 2016، صفحة 186)، أما الاقتصادي الأمريكي فيليب سواجل **Phillip Swagel** فقد عرف التنمية الاقتصادية بأنها: الطريقة التي من خلالها يمكن الموازنة بين الأحوال المعيشة الحالية والأحوال المرغوب فيها والتي يمكن تحقيقها، كما أن المفكر الاقتصادي الأمريكي فيليب سواجل **Phillip Swagel** اعتبر أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال؛ حيث أن هذا الأخير يمثل عملية بناء للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، بينما تتطلب التنمية الاستغلال الأمثل لهذه الطاقة من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع، أما المفكر العربي علي خليفة الكواري فقد اعتبرها على أنها: تلك العملية الواعية والموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكريس قاعدة صناعية وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وكذلك المجتمع في إطار من العلاقات الاجتماعية والارتباط بين المكافئة والجهد وتعميق متطلبات المشاركة وتوفير الاحتياجات الأساسية وضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي. (عودة و ملاح، 2016/2015، صفحة 12)

وفي الأخير وما يمكن استخلاصه، أن أهداف التنمية الاقتصادية، تختلف من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى للبلد الواحد، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول والتي من أهمها ما يلي: (ناصر، 2013، صفحة 179)

- زيادة الدخل الوطني الحقيقي؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات؛
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني؛
- توفير الحاجيات الأساسية للمجتمع.

3. الربيع النفطي في الجزائر بين التوظيفات التنموية وانعكاساته على التنمية الاقتصادية

يعد الربيع النفطي من بين أهم الموارد الطبيعية في الجزائر نظراً للمداخل المهمة التي يحول بها الخزينة العمومية خاصة وأن هذا المورد يباع بالعملة الصعبة وبالتالي يعد من بين أهم صادرات الجزائر، إذ اعتمد النظام السياسي على صادرات النفط في تمويل البرامج التنموية خاصة في شقها الاقتصادي، وقد انعكس هذا التوظيف على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر بصورة سلبية باعتبار أن أسعار النفط تتحكم فيها الأسواق الدولية.

1.3 الربيع النفطي كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

لقد اعتمدت السلطات العمومية في الجزائر بداية الألفية على متغير الربيع النفطي في تنفيذ سياستها الاقتصادية والتنموية، ومستغلة في ذلك ارتفاع أسعار النفط في تلك المرحلة، ومع وصول الرئيس الأسبق السيد عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة عام 1999، فقد قام بتوظيف متغير الربيع النفطي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم البرامج الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على النحو التالي:

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004: عُد هذا البرنامج كأول برنامج

تنموي عرفته الجزائر في فترة حكم الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، حيث خصص له غلاف مالي يفوق 07 مليار دولار أمريكي في مدة محددة بـ: 03 سنوات، (أورابح، 2018/2017، صفحة 256)، ومن بين الأهداف التي سعى إلى تحقيقها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي مايلي: (صالح و مخناش، 2012، صفحة 170)

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛

- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛

- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة

وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في اطار برنامج دعم الانعاش

الاقتصادي 2001-2004، (عودة و ملاح، صفحة 93)، حيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي ضخم قدر بـ: حوالي 55 مليار دولار أمريكي، في مدة مقدرة بـ: 05 سنوات كاملة، (أورابح، صفحة 257، 258)، كما وُضع في هذا البرنامج أهداف تتمثل فيما يلي: (صالح و مخناش، صفحة 171، 172)

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى المعيشة؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:** لقد جاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة، وهو أضخم برنامج تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، بحيث خصص له مبلغ مالي ضخم قدر بـ: 286 مليار دولار أمريكي، (أورابح، صفحة 259)، وقد اشتمل هذا البرنامج على شقين اثنين وهما: (عودة و ملاح، صفحة 94)
- استكمال المشاريع الكبرى التي كانت قيد الانجاز خاصة تلك المتصلة بقطاع السكة الحديدية، الطرق والمياه.
- إطلاق مشاريع جديدة من خلال تخصيص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وعلى الخصوص في قطاعات التربية والصحة والسكن، إضافة إلى قطاعي الرياضة والشباب والثقافة.
- **البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:** كما جاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة، حيث أن هذا البرنامج جاء في ظرف اقتصادي صعب نتيجة لتراجع أسعار النفط بداية من عام 2014، حيث بدأ الشروع في تنفيذ هذا البرنامج بداية من عام 2015 من خلال صندوق تسيير العمليات الاستثمارات

العمومية المسجل بعنوان برنامج توظيف النمو 2015-2019. (العالية و مزريق، 2020، صفحة 212)

2.3 أثر توظيف الربيع على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

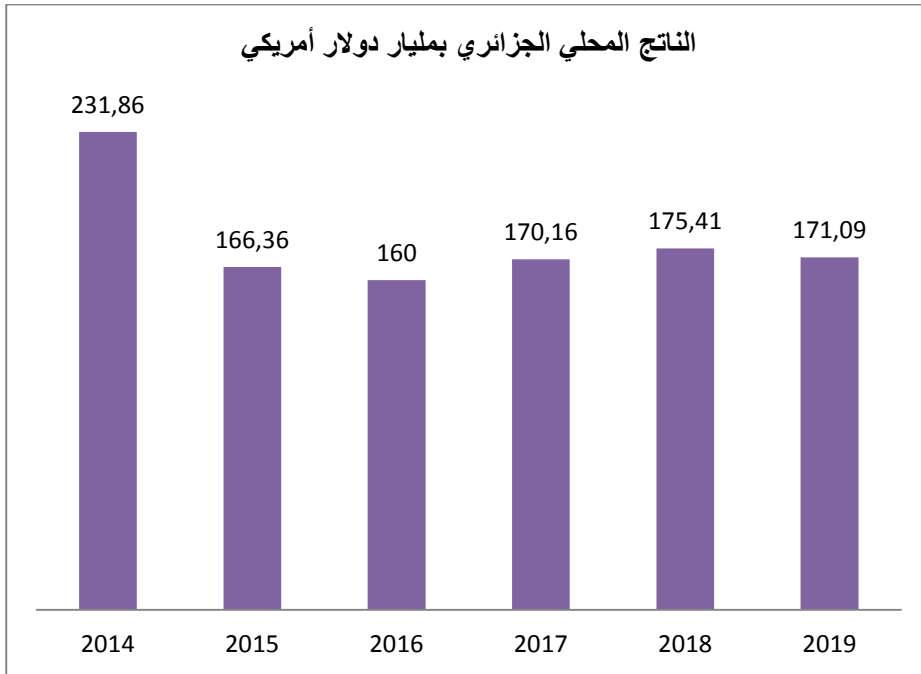
لقد أثر توظيف الربيع النفطي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، والتي يمكن قياسها من خلال مايلي:

❖ مؤشر تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

ما يلاحظ في مؤشر تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، التراجع الكبير خاصة بعد الأزمة النفطية سنة 2014، إذ سجل انخفاض قدر بـ: 65.5 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على الموارد النفطية بشكل كبير يصل لحدود 90% في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، إذ أن انخفاض عوائد النفط يعني بالضرورة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن الجزائر لا تصدر خارج النفط إلا 2 مليار دولار؛ وهو رقم يدل على الهشاشة الاقتصادية في الجزائر، كما أثر تراجع الموارد المالية في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي وخاصة خارج قطاع المحروقات؛ وهذا ما نتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة والفقر بسبب إقرار الحكومة سنة 2014 سياسة ترشيد النفقات العمومية.

وفي ذات السياق فقد أوضحت تقارير البنك الدولي **world Bank** أن هناك تراجع كبير جداً في المداخيل الجزائرية في الفترة ما بين 2014 - 2019، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الناتج المحلي الجزائري الاجمالي في الفترة ما بين 2010-2019

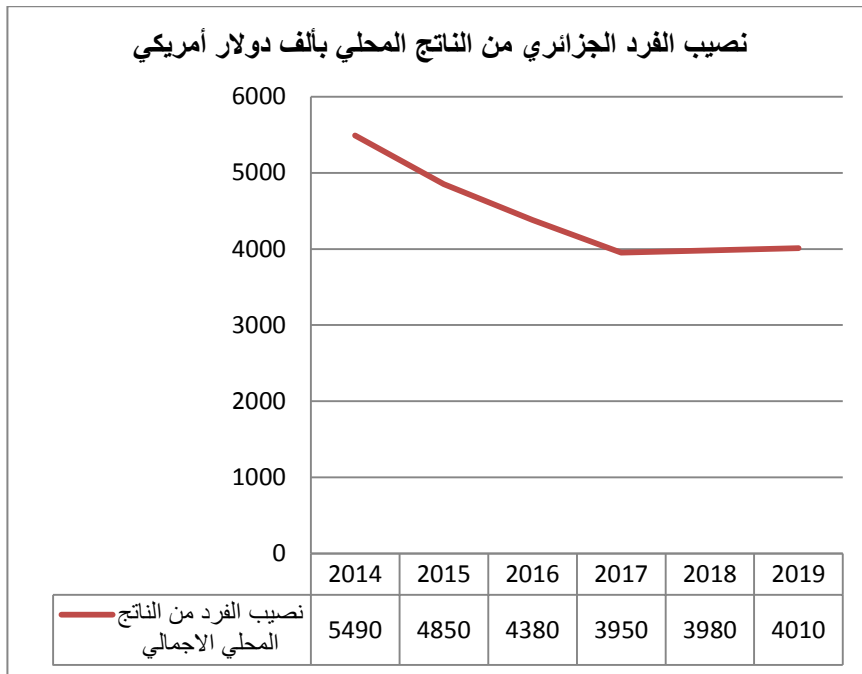


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي.

❖ مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP PER CAPITA):

كما يلاحظ التراجع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الربيع النفطي، والذي تقلصت مداخيله بسبب تحاوي أسعار النفط بداية منذ سنة 2014، كما يُفسر تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2014-2019 إلى تراجع الإنفاق العمومي وهذا بفعل تقليص المخصصات المالية في مختلف الميزانيات السنوية المعتمدة في تلك الفترة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 2014 الى 2019

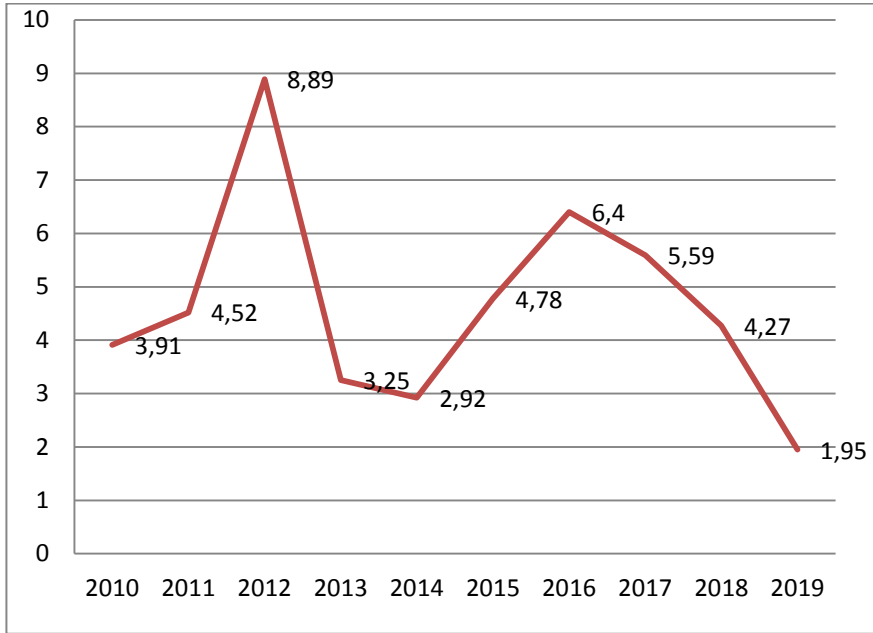


المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير البنك الدولي.

❖ مستوى التضخم:

لقد أوضحت مختلف التقارير السنوية للبنك الدولي المتعلقة بمؤشر التضخم، أن معدلات هذا المؤشر في الجزائر مرتفعة جداً مقارنة مع باقي الدول الأخرى، إذ وصلت نسبته سنة 2012 الى حدود 8.89%، وعلى سبيل المقارنة نجد في الدول الغربية المتطورة غير ريعية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2019 نسبة تضخم مقدرة بـ: 1.8%، أما دولة إيرلندا في نفس السنة فقد سجلت نسبة قدرت بـ: 0.9%، كما أن بعض الدول العربية مثل: الأردن سجلت نسبة التضخم منخفضة والتي قدرت بـ: 0.8% سنة 2019، وعليه يمكن القول على أن الدول التي تعتمد على الريع النفطي في اقتصادها الوطني على غرار الجزائر تعرف معدلات مرتفعة من التضخم، بالمقارنة مع دول غير نفطية، ففي الجزائر على الرغم من تسجيل أدنى نسبة سجلت سنة 2019 والمقدرة بـ: 1.95% إلا أن هذا الرقم يبقى مرتفع مقارنة بدول غير ريعية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي والذي يبين بدقة معدلات التضخم المرتفعة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 على النحو التالي: (الموقع الرسمي للبنك الدولي، 2021)

الشكل رقم (03): معدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019



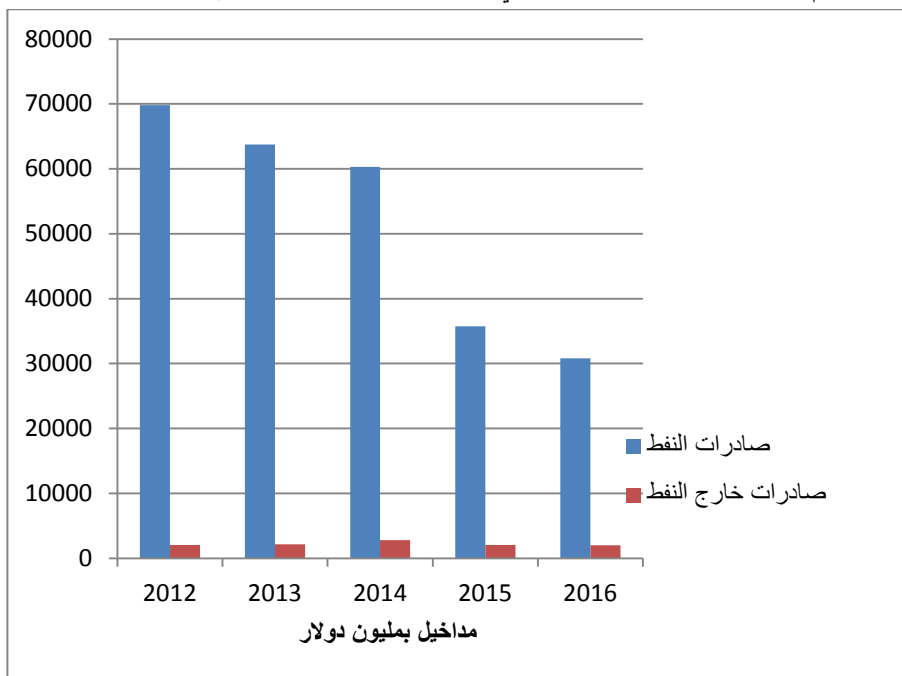
المصدر: تقارير البنك الدولي، 2019.

❖ مؤشر مساهمة القطاعات الاقتصادية: الصناعة، الزراعة، السياحة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي:

ما يلاحظ أن مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني مثل: الزراعة والصناعة والسياحة تبقى جُد ضعيفة ومحدودة مقارنة بصادرات الريع النفطي؛ وهذا نظرا لاعتماد الجزائر في تمويلها على هذه الصادرات دون البحث عن مداخل أخرى تنوع بها مصادر دخلها، وعليه تبقى مساهمة القطاعات غير النفطية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضعيفة، نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى، وعلى سبيل المثال سنة 2012 في فترة الطفرة النفطية سجلت الجزائر حجم مداخل مقدرة بـ: 69804 مليون دولار أمريكي، في حين سجلت الجزائر في سنة 2016؛ وهي فترة التي عرفت انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية حجم مداخل نفطية والتي قدرت بـ: 30800 مليون دولار أمريكي، أي بانخفاض قدر بـ: 39004 مليون دولار أمريكي، فيما تبقى مساهمة القطاعات الأخرى مثل: الصناعة، الفلاحة، السياحة، ضعيفة والتي انحصرت في الفترة ما بين 2012-2016 في

أعلى قيمة التي قدرت بـ: 2810 مليون دولار أمريكي، وأدنى قيمة بـ: 1977 مليون دولار أمريكي، (العياطي و بن عزة، 2018، صفحة 11)، ويرجع غياب مساهمة القطاعات الأخرى إلى غياب الإرادة السياسية في بناء اقتصاد انتاجي خارج قطاع المحروقات وغياب مشروع مجتمعي مع عدم ربط الاقتصاد الوطني بالخطط الاقتصادية والاجتماعية... الخ، إذ ان الشكل التالي يوضح فرق المداخيل بين الربع النفطي والقطاعات الأخرى.

الشكل رقم(04): تطور صادرات الجزائر في الفترة الممتدة من 2012 الى 2016



المصدر: المكان نفسه.

❖ مؤشر مستوى الفقر:

لقد أوضح تقرير الرابطة الجزائرية لدفاع عن حقوق الإنسان لسنة 2019 أن 15 مليون جزائري يعيش تحت عتبة الفقر أي بنسبة 38 % وهو معدل مرتفع، نظرا لغياب أفاق التشغيل وغياب سياسة اجتماعية واقتصادية خارج الربع النفطي، (مجمع الشروق، 2020)، وكذا نتيجة غياب العدالة الاجتماعية في

التوزيع؛ حيث يلاحظ ان توزيع الربع النفطي في الجزائر يكون حسب درجة الولاء من جهة، ومن جهة أخرى يوزع لزيائن النظام السياسي الذين يدعمون مختلف قراراته.

❖ مؤشر البطالة:

تعد البطالة أحد أهم الأسباب الرئيسية في الهجرة غير الشرعية، إذ أوضح تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر سنة 2006 أن نسبة البطالة في الدول العربية قدر بـ: 15% و 20% وتزايد سنويا بـ: 0.3%، وبالنسبة للبطالة في الجزائر فقد أوضح الديوان الوطني للإحصائيات عن ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر لتصل سنة 2015 إلى حوالي 11.2%؛ مع تسجيل معدلات مرتفعة من البطالة خاصة لدى جنس الإناث، ويمكن تفسير ارتفاع معدلات البطالة إلى فشل السياسات التنموية القائمة على التوسع الإنفاقي والتي لم تستطع خلق مناصب شغل واحتواء قوى العمل، وأيضاً في ظل تبني الحكومة بداية من سنة 2014 سياسة ترشيد النفقات العمومية والتي بموجبها تم تجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي، مما أدى إلى انتشار البطالة في أوساط حاملي الشهادات العليا، ويمكن توضيح المعدلات المرتفعة من البطالة في الجدول التالي: (Ons, activité emploi et chômage en 2011-2015)

الجدول رقم (01): معدلات البطالة في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2015

السنة	نسبة بطالة الذكور	نسبة بطالة الاناث	النسبة الاجمالية للبطالة
2011	8.4%	17.2%	10.0%
2012	17.0%	9.6%	11.0%
2013	8.4%	16.3%	9.8%
2014	9.2%	17.1%	10.6%
2015	9.9%	16.6%	11.2%

Source: Ons, activité emploi et chômage en: 2011-2015.

خاتمة

وفي الأخير، يمكن القول أن الدولة التي تعتمد على الربح النفطي في اقتصادها كمورد أساسي في دعم مختلف البرامج والسياسات التنموية يبقى اقتصادها هش؛ نظراً لارتباط المورد الريعي بعوامل خارجية غير متحكم فيها؛ وهذا ما سيؤثر سلباً على الجانب التنموي، وعليه يمكن استخلاص أن النموذج التنموي في الجزائر يبقى ضعيف وهش، وبناء على ما تم ذكره توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، نظراً لحجم المداخيل النفطية المرتفعة مقارنة مع حجم المداخيل في القطاعات الأخرى.
- ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر بالربح، حيث أن أي اختلال في مداخل الربح، يؤدي بالضرورة إلى تقليص النفقات العمومية وتبني سياسة التقشف في تسيير الموارد المالية.
- التراجع في مداخل الربح أدى إلى زيادة نسب التضخم؛ مما أثر على معدلات الفقر والحرمان والتي انتشرت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة والتي تظاهرات من خلال رحلات الهجرة غير الشرعية عبر زوارق الخشبية وارتفاع معدلات الاحتجاجات في الجزائر.
- وتبعاً لما سبق، يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي تعمل على تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال ما يلي:
- خلق مناخ أعمال ملائم لجلب المستثمرين المحليين والأجانب، من خلال تحسين الأنظمة الجبائية والمالية وتقديم القروض البنكية بطريقة شفافة ونزيهة أو متساوية.
- الاستغلال العقلاني والرشيد للطاقة الأحفورية، والتوجه نحو الطاقات النظيفة كبديل في تمويل مصادر الدخل في الجزائر.
- العمل على خلق البيئة الملائمة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، خاصة قطاع الصناعة، الزراعية، الفلاحة، والخدمات، وهذا بغية الاعتماد عليها

كمصادر أخرى في تمويل الاقتصاد الوطني، وعدم الاكتفاء بمورد دخل واحد وهو القطاع النفطي.

- وضع استراتيجية اقتصادية تنموية يحدد فيها الأهداف المجتمعية المراد تحقيقها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، بإشراك مختلف الفواعل المجتمعية ومن بينها: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

وعليه فإن خروج الجزائر من التبعية النفطية سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية خاصة التنمية البشرية؛ وهذا لن يكون إلا بتوفر الإرادة السياسية وخارطة طريق واضحة الأهداف والمعالم.

المراجع:

المؤلفات:

- صالح معلم، أبو بكر عمر، (2012)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية والاجتماعية في الصومال، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- صالح ياسر، (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق (ورقة سياسات، مؤسسة فريديش ايبيرت مكتب الأردن والعراق، بغداد).
- مولود، زايد الطيب، (2007)، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من افريل، طرابلس.

الأطروحات:

- عادل أواربح، (2018/2017)، الدولة الريعية وإشكالية الأمن دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

- فاتح عودة، محمد ملاح، (2016/2015)، أفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال فكر مالك بن نبي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

المقالات:

- رحالي حجيلة، (2014)، التنمية في ظل المتغيرات العالمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، مجلة معارف، المجلد 9، العدد 17، ص.ص.156.157.
- صديقي رفيق، (2019)، مناخ الدولة الربعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر 2000-2014، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 7، ص.ص.103.
- العالية مناد وعاشور مزريق، (2020)، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص.ص.212.
- بعداش عبد الكريم، (2010)، دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 6، العدد 8، ص.ص.212.
- العياطي جهيدة، بن عزة محمد، (2018)، اشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، ص.ص.11.
- لبعل فطيمة وحامد نور الدين، (2015)، استراتيجيات إدارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الربعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، ص.ص.590.

- عماني لمياء وزغيب شهرزاد، (2014)، إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الربعية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 20، العدد 38. ص. 52.
- ناصف محمد، أثر الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر: قناة الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، المجلد 13، العدد 2، ص. 179.
- موسى، جوزيف نعمة، (2020)، أثر الفساد الإداري على التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، ص. 261.
- صالحى ناجية ومخناش فتيحة، (2012)، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001-2014 وأفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد 3، ص. 170-172.
- بوضياف ياسين، (2016)، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 3، العدد 5، ص. 186.

المواقع الإلكترونية

- البنك الدولي، (2021)، الاقتصاد والنمو، متوفر على الرابط التالي:
(consulté le 6/09/2021) • <https://www.albankaldawli.org>
- مجمع الشروق، (2020)، 15 مليون جزائري يعيش تحت عتبة الفقر، متوفر على الرابط التالي:
(consulté le 7/09/2021) • <https://www.echoroukonline.com>

المراجع باللغة الأجنبية

- Ons, activité emploi et chômage en: 2011-2015

- Abdelkader Sid ahmed,(2000) Le paradigme rentier En question: lexperience des pays arabes producteurs de brut. analyse et element de strategie, Revue Tiers Monde, volume.41, N.163, page.503,504.